جمهورية مصر العربية

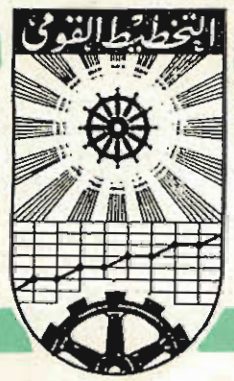

معهد التخطيط القومى

مذكرة خارجية رقم (١٤٥٢)

الندوات التخطيطية بالمحافظات
١٩٨٥ / ١٩٨٦

اعداد
دكتور / محمد عبد الشفيع عيسى

مارس ١٩٨٨

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

جدول المحتويات

الموضوع	صفحة
مقدمة	أ ـ ب
تمهيد	جـ
المحور الأول : الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية	١
المحور الثاني : الصناعات الصغيرة	٩
المحور الثالث: العمالة والميكنة	١٤
المحور الرابع: المشاركة الشعبية والحكم المحلى والتخطيط الاقليمى	٢٠
المحور الخامس : السياحة	٢٤
المحور السادس: الاسكان	٣٠ـ٣٧

مقدمة

عقد معهد التخطيط القومى فى عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ سلسلة من الندوات التخطيطية فى اطار برنامج التدريس عن تخطيط ومتابعة وتقييم المشروعات فى عدد مختار من محافظات الجمهورية وهى : دمياط، الفيوم، السويس، الشرقية، المنيا، قنا، أسوان، أسيوط، سوهاج، الوادى الجديد.

وقد استهدفت هذه الندوات ادارة نقاش موسع بين أعضاء الهيئة العلمية لمعهد التخطيط القومى من جهة، وقيادات العمل التنفيذى والشعبى بالمحافظات المذكورة من جهة ثانية. وبحيث يحضره ويشارك فيه ممثلون للكوادر العاملة فى المجال التخطيطى بمختلف المواقع على المستويات اللامركزية.

وحرصا على النتائج المستخلصة من هذه الندوات، فقد ارتأينا تسجيل مادة الندوات التخطيطية ثم القيام بخطوة مهمة لاحقة هى تحرير هذه المادة فى صورة تسمح بالمشاركة فى اثراء عملية " صنع السياسات " فى المجالات النوعية المختلفة. وقد اقتضى ذلك جمع شتات الآراء والافكار التى عرضها المشاركون، والقيام بالتنسيق فيما بينها وتنظيمها، ثم سبكها فى صيغة تجمع ما يمكن أن يشكل " القاسم المشترك الأعظم " فى الموضوعات التى دارت من حولها الندوات التخطيطية.

وقد أمكن بلورة هذه الموضوعات فى ستة محاور رئيسية هى :
الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية، الصناعات الصغيرة، العمالة والميكنة، السياحة، الحكم المحلى والمشاركة الشعبية، والاسكان.

ولانريد أن نستبق المادة المعروضة ، ولكن تكفى الاشارة الى أنها تتضمن عرضا لجانبين : المشكلات المطروحة فى كل موضوع ، ثم الحلول والتوصيات المعروضة لحل هذه المشكلات .

وغنى عن البيان أن هذه المادة لاتحيط بكافة أبعاد المشكلات وحلولها ، ولكنها محصورة فى اطارها : أى فى حدود الآراء والافكار التى بسطت خلال الندوات التخطيطية المذكورة بالذات . وهى وان كانت لاتزعم الشمول بحكم اطارها ، الا أنها بلا شك تبلور عددا من النقاط المهمة والتى يمكن أن توضع أمام نظر صانعى السياسات وخاصة على المستويات اللامركزية .

فاذا أمكن لهذه النقاط أن تحقق الهدف الموسوم لها ، فان ذلك يعد تطبيقا لأحد أهداف معهد التخطيط القومى كما هى محددة فى القرار الجمهورى بانشاء المعهد : " النهوض بالبحوث والدراسات التخطيطية المتصلة باعداد الخطة القومية الشاملة للجمهورية ووسائل تنفيذها ودراسة الأسس والأساليب العلمية والفنية والاقتصادية والاجتماعية للتخطيط القومى والعمل على تطبيقها بقصد تحقيق الأهداف القومية " .

وقد تولى السيد الدكتور محمد عبد الشفيع عيسى مهمة صياغة وبلورة الافكار والآراء والمناقشات التى تضمنتها هذه الندوات . وقد أدى تلك المهمة بكفاءة ودقة تستوجبان الاشادة والتقدير .

تمهيـــــد

تتناول المادة المعروضة فى هذا التقرير على التتابع المحاور الآتية :

أولا : الثروة الحيوانية والداجنـة والسمكية : وقد عقدت بشأنها الندوات التالية :
ندوة بمحافظة دمياط بتاريخ ٢٣ فبراير ١٩٨٥، وفى السويس بتاريخ ٢٥/ ١٢/ ٨٥
وفى الفيوم : ٢/ ٢/ ١٩٨٦، وفى الشرقية : ١٨/ ١/ ١٩٨٦.

ثانيا : الصناعات الصغيرة : وعقـدت بشأنها النـدوات التالية :
ندوة بمحافظة دمياط بتاريخ ٢٥/ ٢/ ١٩٨٦ ، وفى أسيوط: ٣/ ٣/ ١٩٨٦، وفـــى
سوهاج : ٢٧/ ٢/ ١٩٨٦، وفى الشرقية ٧/ ١/ ١٩٨٦.

ثالثا : العمـالة والسيكه :
ندوة بمحافظة دمياط فى ٢٦/ ٢/ ١٩٨٥، وفى قنا : ١٥/ ٢/ ١٩٨٦، وفى المنيـــا
٢٨/ ١/ ١٩٨٦ ، وفى أسيوط : ٢٧/ ٢/ ١٩٨٦، وفى سوهاج : ١/ ٣/ ١٩٨٦

رابعا : المحكم المحلى والتخطيط الاقليمى والمشاركة الشعبية : ندوة بالشرقية فى: ٢/ ٨/ ٨٦،
سوهاج : ٢/ ٣/ ٨٦، أسيوط : ٥/ ٣/ ١٩٨٦، أسوان : ١٥/ ٢/ ١٩٨٦، وفى الوادى
الجديد ، وفى قنا : ١٣/ ٢/ ١٩٨٦.

خامسا : السياحة: المنيـا : ٢٩/ ١/ ٨٦، قنا : ١٣/ ٢/ ٨٦، الفيوم : ٨/ ٢/ ١٩٨٦،
السويس: ٢٩/ ١٢/ ١٩٨٥.

سادسا : الاســـكان:

أسوان : ٢٢/ ٢/ ١٩٨٦، السويس: ٢٤/ ١٢/ ١٩٨٥، المنيا : ٢٢/ ١/ ١٩٨٦

الثـروة الحيوانية والداجنـة والسمكيـــة

مقـدمة : اتساع الفجـوة الغذائية فى مصـر .

لقد تزايدت القيمة النقدية للفجوة الغذائية فى مصر من ١٥٠ مليون دولار تقريبـا عام ١٩٦٠ الى نحو ٢٫٣ مليار دولار عام ٨٢/٨١ ومن القدر أن يضطرد اتساع هـذه الفجـوة فى السنوات التالية اذا لم تتخذ الدولة التدابير اللازمـة .

أما من الناحية العينية فيمكن التدليل على الفجوة بانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتـى من القمح من حوالى ٧٠٪ عام ١٩٦٠ الى أقل من ٢٥٪ حاليا .. كما أن مصر كانت مصـدرة للسكر حتى عام ١٩٧٤ والآن تستورد حوالى ٥٠٪ من احتياجات الاستهلاك المحلـى ـ كما تستورد ٧٠٪ من جملة الاستهلاك المحلى للزيوت . وحوالى ثلث استهلاكنا من الألبـان ومنتجاتها .. هذا بالاضافة الى استيراد كميات كبيرة من اللحوم .

وللتدليـل على حجم المشكلة الغذائية نذكر أن متوسط ما يخص الفرد المصـرى فى السنة من اللحوم الحمراء يبلغ نحو ٥ر٠ كجم سنويا (مقابل مدى يتراوح بين ٢٥ر٠ ـ ٥٠ كجم سنويا فى الدول المتقدمـة) ، ولا يتجاوز نصيب الفرد من لحوم الدواجن ٤ـ٥ كجم ، ومثلهـا من الاسماك ، ولا يتجاوز ٦٠ كجم من الالبان ومنتجاتها ، ونحو ٥٠ بيضه فى السنة ـ والخلاصـة أن متوسط نصيب الفرد من مصادر البروتين الحيوانى منخفض بالرغم من تزايد الواردات .

وبعد هذه المقدمة نتناول بالتفصيل المكونات الثلاثة لمصادر الغذاء البروتينـى وهـى الثـروة الحيوانية ، والداجنه ، والسمكية .

أولا : الثـــروة الحيوانية :

الرصيد الحالى والمشكلة :

قدرت الثروة الحيوانية فى عام ١٩٨٤ بحوالى ٧٫٢٠٠٫٠٠٠ رأس ، تتوزع أهـــم مكوناتها كما يلى :

١٫٨ مليـون رأس من البقر ، ٢٫٤ مليون رأس من الجاموس ، ١٫٤ رأس من الغنـــم .

وتتمثل أهم مشكلات تنمية هذه الثروة فى الاعلاف ، من حيث منافسة الحيـــوان للانسان فى الرقعة المزروعة بالحاصلات الشتوية حيث بلغت المساحة المزروعة بالبرسيـــم المستديم والتحويش حوالى ٣ مليون فدان من جملة ١١ مليون فدان محصولى ، أى نحـــو ٣٠٪ من المساحة الكلية ، بخلاف العديد من المحاصيل الأخرى التى تتحول الى الانتـــاج الحيوانـــى .

ولما كانت موارد الاعلاف تمثل حوالى ٨٠٪ من المستلزمات فى عملية الانتاج الحيوانـــى ، فان الأمر يقتضـــى وضع مشكلة الاعلاف فى الاعتبار أثناء معالجة مشكلة الانتاج الحيوانى . ، خاصة اذا علمنا أن معظم انتاج الاعلاف فى مصر يتمثل فى الاعلاف الخضراء الشتوية ولا يزيد ناتجهـــا عن ٥٢ مليون طن فى السنة تقريبا ، ويليها الاعلاف الخضراء الصيفية والنيلية وتمثل حوالـــى مليون طن ، وبذلك يصل مجموع الاعلاف الى حوالى ٥٣ مليون طن ، وهذه الكمية لا تكفـــى الاحتياجات الفعلية فى مصر ، ومن ثم نضطر الى استخدام الاعلاف المركزة واستيرادها من الخارج .

حلـــول مطروحة :

(١) على الرغم من أننا نزرع $\frac{1}{3}$ الأرض الزراعية سنويا بالاعلاف الخضراء ، الا أننا نعانى من مشكلة عدم كفاية الاعلاف ، لأن الفترة التى تزرع فيها الاعلاف ثلاثة شهور فقط ، ومن ثـــم تتولد فجوة علفية يتم سدها بحوالى ٨٫٩ مليون طن من الاعلاف المصنعة . ولذلك يجب

ايجاد نوع من التركيب المحصولى الجديد الذى تدخل فيه الأعلاف الخضراء الطويلة التى تمكث مدة طويلة فى الأرض والتى توفر الأعلاف على مدار العام بالاضافة الى التوسع فى انتاج الأعلاف المصنعه .

(٢) التوسع فى توفير حيوانات التسمين ، ويرتبط بذلك التخلص من الاعتماد على الحيوان فى العمل الزراعى مما يضعف قدرة الحيوان على انتاج اللحوم والألبان بنسبة ٥٠٪ على أقل تقدير .

ويؤكد البعض هنا أن احلال البقر البلدى بالبقر من سلالة (فريزيان) يمكن أن يرفع انتاجية البقرة من ٦٠٠ الى ٢٠٠٠ كجم من الألبان فى السنة ، بمعنى أن يرتفع انتاج مصر من الألبان الى حوالى ٣ مليون طن من ٢ مليون بقره فقط وتوفر مصر استيراد أكثر من ٦٠٠ ألف طن لبن فى صوره ألبان ومسلى .. الخ .

وقد اقترح بالنسبة لمحافظة دمياط مثلا تحويل ٤٠ ألف بقرة بلدى الى ٢٠ ألف بقرة فريزيان مما يرفع انتاج الألبان فى المحافظة الى ثلاثة أضعاف .

وهكذا يمكن على المستوى القومى الاستعاضة عن حوالى ٤ مليون رأس ماشية حاليا (من البقر والجاموس) بمليون من البقر المحسن مما يؤدى الى ثلاثة أضعاف المنتج بنفس كمية العلف ..

(٣) ان تنفيذ الحل السابق يرتبط بالميكنة الزراعية ، وخاصة على مستوى المزارع الصغيره ، نظرا لنظم الحيازه الحالية . ذلك أن أكثر من ٨٠٪ من الحائزين يمثلون صغار الزراع (أقل من خمسة أفدنه) والذين يحتاجون الى الماشى للعمل . ولما كان استجلاب الابقار المحسنة وتخصيصها لانتاج اللحوم والألبان يعنى حجبها عن العمل ، فان الأمر يتطلب التوسع فى الميكنه الزراعية .

(٤) وشعبة أخرى للحل هى التركيز على مصادر أخرى للبروتين الحيوانى بخلاف اللحوم الحمراء ،وهى الدواجن والبيض لاننا نعانى من غياب المراعى وغياب الأراضى الطبيعية اللازمة لتنمية الثروة الحيوانية ٠٠٠ خاصة وأن نسبة البروتين فى لحم الدجاج أعلى منها فى اللحم الأحمر (٢٠٪ مقابل ١٧٪ أو أقل) ٠ ولذلك يمكن للاهتمام بالثروة الداجنة أن يسد الفجوة فى النقص البروتينى ٠

ثانيا : الثروة الداجنة :

الرصيد الحالى :

يوضح هيكل الثروة الداجنة فى مصر أن نسبة ٦٦٪ منها تتصرف الى الدجاج ، ١٢٪ للبط ، ٩٪ للأرانب ، ٦٪ للأوز ، ٤ر٣٪ للحمام ، ٣٪ للديوك من نوع " الرومى " ٠

ويتضح من ذلك التركيز على انتاج الدجاج ،برغم أن الأرانب مثلا هى صاحبة أعلى معدل للتوالد بين الثدييات ،وتبلغ دورة الأرانب حوالى ٣٠ يوما ،وقد يصل تعداد المواليد للأنثى الواحدة الى ٨ أو ٩ أحيانا ٠٠ هذا بالاضافة الى سهولة تربية الأرانب حتى بواسطة الفلاح الفرد وامكان اطعامها من فضلات المنزل والأوراق الخضراء ٠٠ الخ كما أن لحوم الأرانب تحتوى ـ كما يذكر علماء التغذية ـ على نسبة قليلة من الكولسترول بالمقارنة مع اللحوم الحمراء ٠

القيد الرئيسى ،والحل :

يختلف علف الدواجن عن علف الماشية فى أنه يكاد أن يكون كله علفا مركزا أو مصنعا وهذا يمثل القيد الرئيسى على انتاج الدواجن خاصة وأن معظم المكونات الداخلة فى تركيب علف الدواجن مكونات مستوردة ،وخاصة الذرة الصفراء التى تمثل ٧٠ـ٧٥٪ من علف الدواجن ٠ ويمكن الاستغناء عن استيراد الذرة الصفراء ،كليا أو جزئيا ،فى حال التوسع فى زراعة الأرض البور وترشيد الهيكل المحصولى مستقبلا ٠

وبالاضافة الى الذرة ، يدخل فى تكوين الاعلاف المصنعه بروتين حيوانى بنسبة ٥٪ على الاقل (فى صورة مسحوق السمك ومسحوق اللحم) ، ويمثل توفيره مشكلة أكثر تعقيدا من توفير الذره .

وهناك أيضا مصادر البروتين النباتى والصويا والتى يذهب كل انتاجه الى الشركة العامة للدواجن فقط لعدم كفايته لصناعة الاعلاف ككل . وأخيرا هناك منتجات ثانوية أخرى مثل الخميرة وهى تعتبر من المكونات المحلية ولكن أسعارها آخذه فى الارتفاع ، ومثل البلوتين وهو أحد المنتجات الثانوية لمصانع النشا والجلوكوز ، وأسعاره آخذه فى الارتفاع أيضا .

والخلاصة أن العلف المصنع والذى يشكل نسبة ٦٥ ـ ٧٠٪ من تكلفة انتاج الدواجن يمثل مشكلة بارزه أمام تنمية الثروة الداجنة .

وفى محافظة الشرقية مثلا وحيث توجد حوالى ٣٠٠٠ مزرعة للتسمين فقط (بدون حساب مزارع انتاج البيض) فان نسبة التشغيل تتراوح بين ٢٠٪ و ٥٠٪ فقط . ويرجع نقص استخدام الطاقة الانتاجية لأسباب عديدة فى مقدمتها مشكلة العلف ، ولو أحسن استغلال المزارع الحالية لأمكن سد الاحتياجات الاستهلاكية المحلية والتحول مستقبلا الى التصدير .

وبالاضافة الى رفع نسبة التشغيل ، يلزم أيضا التوسع فى طاقة المجازر الآلية والثلاجات ، وتحسين كفاءة التسويق .

ثالثا : الثـــروة السمكية :

ان موضوع الثروة السمكية يتصل اتصالا وثيقا بمشكلة البروتين الحيوانى ، أى البروتين المستمد من اللحوم بانواعها المختلفة : لحوم الحيوانات ولحوم الدواجن ولحوم الأسماك . ويبلغ مستوى استهلاك الفرد فى مصر من مجموعة اللحوم ـ حسب بعض التقديرات ـ ٢ر١١ كيلو جراما سنويا ، وهو مستوى منخفض بالمقارنة مع الدول المتقدمة بل ومع بعض البـــلاد النامية الأخرى . وتعتبر الأسماك من المصادر الرفيعة للحصول على البروتين الحيوانى ، ولكن انتاجها فى مصر غير كاف : اذ يتراوح بين ٢٥٠ ألف و ٣٠٠ ألف طن سنويا من الأسماك بأنواعها المختلفة ومن جميع المصادر . وهذا انتاج ضئيل للغاية بالنسبة للمسطحـــات المائية المتاحة فى مصر ، وبالمقارنة مع دول أخرى مجاورة لنا وذات مسطحات مائية أقل مما يتوفر لدينا .

أهم أسباب انخفاض كفـاءة الانتاج السمكى فى مصـر :

ضعف الجدارة الانتاجية للمصايد . ويعود ذلك بدوره الى عدة أسباب تتركز فى جانبين :

(أ) جانب طبيعى وبيولوجى : ذلك ان موقع مصر المحدد على البحرين الأبيض والأحمـــر له ظواهر متميزة من وجهة نظر الثروة السمكية : فالبحر الأحمر لا يعتبر من المناطـــق البحرية الغنية بالثروة السمكية كما هو الحال فى مصايد بحر الشمال مثلا .. ونلاحـــظ أن جنوب البحر الاحمر أغنى بكثير من الشمال والشرق ، وتقع مصر بالتالى فى الجزء الأفقر من هذا البحر . أما البحر الأبيض فانه يعتبر بصفه عامة بحرا متوسط الغنى من الناحيـة السمكية ، كما أن الاجزاء الغربية أغنى بكثير من المناطق الشرقية ، وشماله أغنى بكثيـــر من جنوبه . وعلى ذلك فان مصر تقع أيضا فى الجزء الفقير من البحر الأبيض .

(ب) ظاهرة الصيد الجائر : ولشرح هذه الظاهرة نشير بداية الى (مستوى الاستغـــلال البيولوجى الأمثل) والذى يعنى أكبر كمية من الأسماك يمكن أن تحصل على المدى المطويل والذى يطلق عليها " المستوى الحرج للاستغلال " ، وبمعنى آخر فان من الضرورى ضمان الحد الأدنى من المخزون السمكى الذى يسمح بانتاج سمكى غير متناقص . وعلى ذلـــك

فان عملية الصيد يجب أن تتوازن مع عملية استعاده الموارد السمكية لعناصرها بواسطة النمو والتوالد ، فان لم يتحقق هذا التوازن ، أى كانت معدلات الصيد أعلى من معدلات التعويض لعناصر الموارد السمكية ، كانت النتيجة تناقص هذه الموارد ثم انقراضها فى النهاية .

وهنا تأتى خطورة ما يسمى (الصيد الجائر) والذى يتخطى " المستوى الحرج للاستغلال " وبالتالى يؤدى الى تقليل حجم الحد الأدنى للمخزون السمكى وبالتالى انخفاض قدرته على استعاضة عناصره .

والخلاصة أن حجم الانتاج الذى يحقق الكفاءة الاقتصادية لاستغلال المصايد - ولو بالصيد الجائر - (أى الانتاج الذى تتساوى عنده التكلفة الحدية مع الايراد الحدى) يتعدى فى معظم الأحوال حجم الأنتاج عند المستوى البيولوجى الأمثل للاستغلال (المستوى الحرج) وذلك نتيجة لزيادة الطلب على الأسماك . هذا بالاضافة الى أن التلوث يؤدى الى خفض حجم المخزون السمكى نفسه ، وبالتالى قدرة المخزون على الاستعاضة .

ونتيجة لضعف الجداره الانتاجية للمصايد المصرية برزت مشكلة عدم كفاية الأنتاج السمكى وهو ما نستعرضه على مستوى كل من مصايد البحر الأحمر والبحر الأبيض .

استعراض المشكلة والحل : فى البحرين الأبيض والأحمر .

أ- مصايد البحر الابيض : تتركز معظم عمليات الصيد فى المنطقة الواقعة بين الاسكندرية وبورسعيد ، وهى تنتج حوالى ٨٥٪ من اجمالى انتاج البحر الابيض ، وينتج بوغاز صيد دمياط وحده حوالى ٤١٪ من انتاج هذه المنطقة . وقد انخفض الانتاج من حوالى ٣٨ ألف طن عام ١٩٦٢ الى حوالى ٢٠ ألف طن عام ١٩٨٠ (بنسبة ٤٧٪) فى حين انخفض الانتاج من بوغاز دمياط من ١٦ ألف طن الى ٧ آلاف طن (بنسبة ٥٦٪) .

ويرجع هذا الانخفاض الى ظاهرة الصيد الجائر : وذلك أنه فى الوقت الذى تم فيه تنظيم مياه النيل وارتفع مستوى التلوث (وبالتالى انخفض مستوى الاستغلال البيولوجى) لم يتم تخفيض جهد الصيد بل على العكس :

فقد زاد عدد وحدات الصيد الآلية من ١٢٦٥ وحدة فى عام ١٩٧٩ الى ٢١٦٦ وحدة فى عام ١٩٨٢ بنسبة قدرها ٧١٪ . وفيما يتعلق بموكرد مياط فقد زادت وحدات الصيد من ٢٢٠ وحده الى ٣٢٠ وذلك بنسبة ٥٠٪ خلال نفس الفترة .

٢- مصايد البحر الأحمر وخاصة خليج السويس

تعانى هذه المصايد بدرجة عالية من مشكلة " الصيد الجائر " خاصة وأن التلوث قد أثر على المخزون وبالتالى قدرته على الاستعاضة . وتتمثل هذه المشكلة بوضوح فى عدة مؤشرات أهمها تزايد عدد وحدات الصيد (أو رخص الصيد) وعلى الخصوص فى اقليم السويس . ويلاحظ مع ارتفاع عدد وحدات الصيد (ارتفع هذه الوحدات من ١٥ موكب جر عام ١٩٦٢ الى ١١٠ وحدة فى عام ١٩٨٦) قلة الانتاج السمكى فى نفس الوقت .

ومن هذا الاستعراض لأبعاد المشكلة تبين أهم شعب الحل فيما يلى :

١- خفض جهد الصيد أو تقليل عدد الرخص الممنوحة بدءً من منع الاستثناءات .

٢- دعم الاستثمارات الموجهة لقطاع الصيد ورفع الكفاءة التكنولوجية .

٣- البحث عن مناطق صيد جديدة فى المياه العميقة .

٤- حماية المصايد من آثار التلوث .

٥- رفع الكفاءة التسويقية لأجهزة تسويق الأسماك .

الصناعـــات الصـغيـــرة

تعريف الصناعة الصغيرة :

الصناعة الصغيرة هى شكل تنظيمى لمشروع صناعى ينتج على مستوى صغير نسبيـــا ، أى بالمقارنة بأحجام الانتاج فى المشروعات الأخرى : المتوسطة والكبيرة . ويمكن اللجـــوء فى معايير المقارنة الى عدد العاملين فى المنشأة والى نصيب العامل من رأس المال .

ويختلف التحديد الدقيق لما يدخل تحت مسمى " الصناعة الصغيرة " من اقتصـــاد الى آخر ، حسب حجمه ومدى تقدمه التكنولوجى .. الخ . فعدد العمال ونصيب العامل مـــن رأس المال فى الصناعات الصغيرة اليابانية مثلا يختلف عنه فى الصناعات الصغيرة فى كثير مـــن البلاد النامية ومن بينها مصر .

وتشمل الصناعات الصغيره فى مصر تلك المنشآت التى يعمل بها خمسون عاملا فأقـــل (وان كان البعض يشير الى مائة عامل) أما نصيب العامل من رأس المال فيمكن تحـــديده بخمسة آلاف جنيه فأقل .

تصنيف الصناعات الصغيرة ومجالاتها : يمكن تقسيم الصناعات الصغيرة نوعيا الى مايلى :

أ ـ صناعات منزلية (مثل صناعة التريكو والخياطة والأشغال النسوية اليدوية) .

ب ـ " بيئيـة وحرفية (مثـل منتجات ما يسمى " خان الخليلـى ") .

جـ ـ صناعات صغيرة حديثة : وهى تعتمد بدرجة أكبر على الآلات ، وتشمل مجالات تدخـــل أيضا فى عـداد الصناعات المتوسطة والكبيـره .

ومن أهم المجالات التى يمكن للصناعات الصغيره أن تقوم وتتوسع فيها :
التصنيع الغذائى والزراعى عموما المنسوجات والملابس ، الجلود والأحذية ، قطع الغيار ، بعض المعدات والعدد والمكونات .

لماذا الصناعات الصغيرة ؟

يرجع الاهتمام - أو ضرورة الاهتمام بالصناعات الصغيره - وخاصة فى البلاد النامية الى عده أسباب فى مقدمتها :

أ - أنها صناعات معتمدة غالبا على المواد الخام المحلية أو المتوفرة فى مجال اقامتها وفى الصدارة منها المواد الخام الزراعية والتعدينية غير المعدنية .

ب - أنها بطبيعتها مكثفة لاستخدام العمالة ، مما يرشحها للمساهمة جديا فى القضاء على مشكلات البطالة والبطالة المقنعة ونقص الاستخدام ..

جـ - أنها تحقق فائضا اقتصاديا مرتفعا برغم ارتفاع التكلفة الاجمالية لعنصر العمل المكثف .

د - أنها تجنب الاقتصاد القومى الاختناقات التى يمكن أن تترتب على التركيز على الصناعات الكبيرة فى مجال تدبير متطلبات رأس المال والخبرة الادارية والفنية .. الخ .

الوضع العام للصناعة الصغيرة فى مصر :

تسهم الصناعة الصغيره بنحو ١٦٪ من اجمالى الانتاج الصناعى المصرى ، وبنفس النسبة تقريبا فى مجال العمالة الصناعية : اذ تستوعب مشروعات الصناعات الصغيرة التى تستخدم مائة عامل فأقل ١٣٠ ألف عامل من بين ٨٦٦ ألف عامل فى مجموع القطاع الصناعى .

ويتفاوت الوزن النسبى للصناعة عموما والصناعة الصغيرة خصوصا من محافظة الى أخرى داخل الجمهورية :

وفى محافظة الشرقية مثلا يلاحظ أن من بين القيمة الاجمالية للانتاج الصناعى المصرى سنة ١٩٧٨ والتى بلغت حوالى ١٠ مليار جنيه ، أسهمت المحافظة بنحو ٥٩ مليون جنيه فقط أى بنسبة أقل من ١ ٪ ، وذلك على الرغم من أنها تمثل ثالث أكبر محافظة على مستوى الجمهورية من حيث عدد السكان (بعد القاهرة والدقهلية) ـ ومن بين العدد الكلى للمشروعات التى وافقت عليها الهيئة العامة للتصنيع فى فترة ١٩٧٨ ـ ٨٤ وهو ٤٠١٥ مشروعا لم يخص محافظة الشرقية أكثر من ٤٠ منشأة أى بنسبة حوالى ١٪ فقط .

ويتركز الانتاج الصناعى والمحافظة المذكورة فى : الصناعات الغذائية (وقد مست فى نفس العام انتاجا بقيمة ٧ مليون جنيه) والغزل والنسيج (حوالى ٧ مليون جنيه) والخامات التعدينية غير المعدنية (حوالى ٢ مليون جنيه) وخدمات الصيانة والاصلاح (مليون جنيه) .

المشكلات الرئيسية للصناعات الصغيرة

أولا : مشكلات التمويل : وهى ترتبط اما بمرحلة الانشاء (مثل توفير القروض لشراء الأراضى فى المناطق الصناعية الجديدة) واما بمرحلة التشغيل ـ لتوفير مستلزمات الانتاج .

ويرى البعض أن الجهاز المصرفى لم يلعب الدور المنوط به فى مجال بعض الصناعات فى بعض المحافظات ، مثل صناعة الأثاث فى محافظة دمياط وخاصة من حيث ارتفاع الفوائد على القروض المقدمة للحرفيين .

ثانيا : المشكلات المرتبطة بتدبير المواد الخام بالجودة والأسعار المناسبة :

ويذكر البعض هنا صعوبة تدبير المواد اللازمة لاستمرار صناعة منتجات (سن الفيل) فى محافظة أسيوط مثلا ، وكذا صعوبة تدبير الخامات الخشبية بالأسعار الملائمة وخاصة فى ضوء ارتفاع الأسعار العالمية .

ثالثا : مشكلات التسويق : وتتصل بتوفير واستمرارية المنافذ اللازمة لمنتجات الصناعة . ويتذكر هنا المشكلات المرتبطة بالمنافسة بين بعض منتجات الصناعة الصغيرة التقليدية ومنتجات الصناعة الحديثة التى تطبق الأساليب التكنولوجية المتقدمة . فالسجاد الطبيعى والحريرى والذى ينتج يدويا قد واجه منافسة غير متكافئة من قبل السجاد الصناعى

الميكانيكى - والذى أصبحت تنتجه عدة شركات عامة وخاصة فى السنوات الأخيرة . وبالمثل فان بعض المنتجات الخشبية - كالكراسى الخشبية التقليدية فى دمياط قد واجهت منافسة حادة من قبل المنتجات التى تستخدم مواد تركيبية ، كما أن صناعة الاثاث (فى دمياط وأسيوط) عانت من منافسة شركات أقيمت فى ظل قوانين الاستثمار فى فترة معينة .. الخ .

بل وتواجه صناعة الاثاث المحلية منافسة من الأثاثات المستوردة للمشروعات السياحية وخاصة الفنادق .

رابعا : مشكلة هجرة العمالة : سواء فى ذلك الهجرة الداخلية (هجرة العمالة الحرفية المتخصصة الى مجالات أخرى تدر عائدا أكبر وأسرع) أو الهجرة الخارجية (وخاصة الى العراق) . ويشار هنا الى ما عانته صناعة منتجات (خان الخليلى) فى أسيوط من الهجرة الداخلية للعمالة ، وما عانته صناعة الاثاث فى دمياط من جراء هجرة العمالة الى مختلف البلدان العربية ، وصناعة الجلود والأحذية بسبب هجرة عمالها الى العراق والذى حل محل مصر تبعا لذلك فى توريد الأحذية والمنتجات الجلدية الى الاتحاد السوفيتى .

خامسا : المشكلات المرتبطة بمستوى الفن الانتاجى ووسائل الانتاج : فمازالت الصناعة الحرفية مرتبطة بالمستوى التقليدى للفن الانتاجى وباستخدام العمل اليدوى ، فى حين ارتبطت الصناعات المماثله فى الدول المتقدمة بالتقدم التكنولوجى والآلية .

سادسا : القيود الادارية المتعلقة باجراءات فتح المنشأه ، وخاصة فى مجال العلاقة مع مصلحة الضرائب ، ومؤسسة التأمينات الاجتماعية ، ومكاتب العمل والتراخيص والسجل التجارى ... الخ .

التوصيات والحلول المطروحة :

١- التفكير في انشاء بنك للحرفيين ، يمدهم بالقروض اللازمة وبالفوائد المناسبة ودون تحميل هذه القروض أعباء اضافية .

٢- توفير المعلومات الفنية والتسويقية اللازمة للمنشآت الصناعية الصغيرة بغرض فتح منافذ تسويقية جديدة ، أو توسيع الأسواق الحالية ، بما في ذلك المعلومات حول اتجاهات التطور التكنولوجي في تصنيع المنتجات المعنية وأذواق المستهلكين وأوضاع المنافسة وهياكل الأسواق .

٣- التوسع في التدريب الحرفي ، ووضع حوافز مناسبة للمتدربين ، والحد من هجرة العمالة داخليا وخارجيا أو ترشيدها .

٤- ضمان امداد الصناعات بالمواد الخام اللازمة بالجودة والاسعار المناسبة .

٥- حماية الانتاج المحلي من منافسة المنتجات المستوردة ، وتحسين الوضع التنافسي للمنشآت الحرفية في مواجهة المشروعات الخاضعة لقانون الاستثمار العربي والأجنبي وقانون الشركات وما تحصل عليه من اعفاءات وتيسيرات متنوعة .

٦- تدعيم التخطيط الاقليمي واعطاؤه أهمية أكبر ضمن الخطة القومية ، وتقوية الجهاز التخطيطي بالمحافظات خاصة في ضوء دخولها المجال الانتاجي بعد ١٩٧٩ بعد أن كانت اختصاصات المحليات قاصرة على أنشطة الخدمات : ويدخل في ذلك دعم الأجهزة المكلفة بمسح الموارد واعداد وتقييم المشروعات ، والكوادر الفنية اللازمة للاشراف على عمليات التنفيذ .

٧- تبسيط الاجراءات المتعلقة بالتأمينات والضرائب والسجل التجاري .

٨- التنسيق بين كافة الجهات والمؤسسات العاملة في مجال الصناعات الصغيرة : مثل وزارة الشئون الاجتماعية والأسر المنتجة والدفاع الاجتماعي والجمعيات الأهلية والجمعيات الأهلية والغرف التجارية ...

العماله والميكنـــة

مشكلة العماله .. ماهى ؟

يمكن النظر الى مشكلة العمالة فى الاقتصاد المصرى من زاويتين : الزاوية العامه او الكليه وتخص الاقتصاد القومى فى مجموعة .. وفى هذه الحاله نجد أن مشكلة العمالـــه هى بصفه رئيســـيه مشكلة تأهيل وتخصيص .. وبرغم هجرة العماله وما صاحبها مـــن نقص فى بعض الفئات الا انه مازال ممكنا السحب من قطاعات تعانى من الفائض الـــى قطاعات اخرى تعانى من "العجز" بشرط اكسابها المهارات اللازمه ، بالتدريـــب والتأهيل . فكأن المشكلة هنا تنحصر فى سوء توزيع العماله وفى انخفاض مستويات الاداء والانتاجيه .

اما الزاوية الاخرى فهى الزاوية القطاعية ، ونقصد بها مشكلة العماله فى القطـاع الزراعى تحديدا . وهى تأخذ هنا صورة العجز ـ كما وكيفا ـ فى العماله الزراعيـــه : بمعنى عدم كفاية وعدم كفاءة عنصر العمل الزراعى . وبرغم ما تشير اليه بعض البيانات مـــن وجود فائض فى العمل الزراعى ، الا انه لا يمكن سحب هذا الفائض خارج الزراعة نظـــرا للطبيعة الموسميه للانتاج والعماله فى هذا القطاع . ففائض العماله فى موســـــم زراعى معين يقابله عجز فى موسم آخر ، ولذا فان سحب الفائض الموسمى كما ذكرنـــا ـ لابد ان يؤثر بالسلب على الانتاج الزراعى فى مجموعة .

وسوف نركز اهتمامنا على هذه المشكلة القطاعية بالتحديد ، دون اغفال روابطهـا الاقتصادية الكليه .

فما اسباب العجز المشاهد فى العماله الزراعية فى الوقت الحاضر ؟

يمكن اجمال هذه الاسباب فى شقين : الشق الاول خاص بالعرض المتاح مـــن العمل الزراعى ، والشق الثانى خاص بطلب الزراعـــة من العمل البشرى .

أما فيما يتعلق بالعرض المتاح فيلاحظ محدودية نمو القوى العامله الزراعيه وهو ما يعزى الى ما يلى :

١ ـ الهجرة الداخليه لعنصر العمل الزراعى ونقصد بذلك انتقال شطر هام من العماله الزراعيه الى المناطق الحضريه للالتحاق بأعمال الخدمات أساسا ، وتحول شطر آخر داخل الريف نفسه من الزراعة الى انشطه اخرى ذات عائد أعلى واسرع نسبيا .

٢ ـ ارتفاع نسبة التعليم وما صاحبه من رفض المتعلمين الانخراط فى العمل الزراعى المباشر .

٣ ـ الهجرة الخارجيه الى البلاد العربيه المنتجه للبترول .

٤ ـ تغير شروط العمل الزراعى ، ويتمثل ذلك فى انخفاض عدد ساعات العمل اليومى التى يقبل أن يشتغلها العامل الزراعى ، مما ادى الى تقليل كميه العمل الزراعى المتاح .

٥ ـ انخفاض اعداد النساء العاملات فى النشاط الزراعى من نحو ٩٠٠ ألف نسمه طبقا لتعداد ١٩٦٠ الى نحو ٣٠٠ ألف نسمه طبقا لتعداد ١٩٧٦ . وبرغم تزايد عدد النساء العاملات فى بعض محافظات الجمهورية مثل سوهاج نظرا لتزايد هجرة الرجال الى البلاد العربيه النفطيه الا ان البعض يرى ان حجم ونوعية الجهد الزراعى المبذول من قبل النساء يقل عن مثيله لدى الرجال .

اما بالنسبه للشق الثانى وهو طلب الزراعة من العمل البشرى فيثور التساؤل : هل زادت احتياجات الزراعة من العمل البشرى الزراعى ؟ من الطبيعى ان ما يحدد ذلك هو حجم النشاط الزراعى . وتبين التقديرات الحاليه عن المساحات المنزرعه بأنها تبلغ نحو ٦ مليون فدان ، ويلاحظ ان المساحة المنزرعه الكلية لم تزد زيادة ملموسه فى العقدين الاخيرين خاصة فى ضوء الزحف العمرانى على الاراضى القديمه مما ابتلع الزياده

الناتجه عن عمليات الاستصلاح والاستزراع • ولهذا فان الزياده الطفيفه فى المساحة المنزرعه - اذا وجدت - ليست مسئوله مسئوليه كبيره عن الزياده فى الاحتياجات من العمل البشرى الزراعى • ويبقى هناك جانب آخر وهو التكثيف المحصولى حيث كانت الارض المنزرعه تزرع سابقا بمحصولين خلال السنه فى بعض المناطق وبمحصول واحد فى مناطق اخرى حينما كان يسود نظام الرى بالحياض فى الوجه القبلى • اما اليوم فقد اصبحت جميع المساحات تزرع بمحصولين او ثلاثة محاصيل خلال السنه • ومن الطبيعى ان يترتب على هذا التكثيف المحصولى زيادة فى الحاجة الى العمل الزراعى • ولكن هنا يثور سؤال اخر فرعى : هل ان نوعية المحاصيل التى تزرع ثلاث مرات خلال السنه تزيد احتياجاتها من العماله عن احتياجات المحاصيل التى كانت تزرع مره او مرتين؟ نستطيع القول بأن هناك من المحاصيل ما يحتاج الى عماله اكثر مثل الخضراوات والفواكه • فاذا كانت زيادة التكثيف المحصولى قد صاحبتها زياده فى المساحات المنزرعه من هذه المحاصيل فمن الطبيعى ان تزداد الحاجه الى العماله الزراعيه • غير ان هناك قيدا واردا على هذا الاستنتاج : وهو ان زيادة درجة التكثيف المحصولى قد صاحبها انخفاض المساحات التى كانت تزرع من بعض المحاصيل مرتفعة الحاجة الى العماله الزراعية سواء فى الموسم الصيفى او الشتوى : ومن أهمها فى الموسم الصيفى القطن • فانخفاض مساحة القطن (من نحو ١٫٨ مليون فدان فى الخمسينات واوائل الستينات الى حوالى ١٫١ مليون فدان حاليا) كان لحساب الزياده من المساحات المنزرعه من محاصيل اخرى تتميز بقلة احتياجاتها نسبيا من العماله وخاصة الارز والذره •

وبالنسبه للموسم الشتوى فقد انخفضت مساحة القمح لحساب الزيادة فى المساحات المنزرعه بالبرسيم والاعلاف وهى محاصيل تقل احتياجاتها من العماله مقارنه بالقمح - ويقابل ذلك ايضا التوسع فى المساحة المزروعه بالخضروات والمحاصيل المستديمه كالفاكهه والقصب وهى من المحاصيل التى تزيد احتياجاتها من العماله الزراعيه عن غيرها •

وبرغم القيد السابق ، يمكن القول ان محصلة التغيرات السابقه فى التكثيف المحصولى وفى المساحات المنزرعه با احاصيل المختلفه تعكس زيادة الاحتياجات من العماله الزراعية ، ولكنها ليست زيادة جوهرية على اى حال .

وقد يتساءل البعض : الا يؤدى التوسع فى الميكنه الزراعية الى تقليل الحاجة الى العمل الزراعى ؟ وفى الاجابه على هذا التساؤل نجد ان هذا التوسع ليس له فى الحقيقه تأثير جوهرى على تخفيض احتياجاتنا من العماله الزراعية ، لان التركيز فى الميكنه الزراعية ولفترة طويله كان منحصرا فى عمليات محدوده تتميز بقلة احتياجاتها من العماله ، وهى العمليات التى تعتمد اصلا على استخدام الجرار الزراعى مثل الحرث ... الخ ، بينما بقيت العمليات الاساسية الاخرى مثل عمليات زراعة المحصول وخدمته كالعزيق ، وعمليات الحصاد والجنى وتجهيز المحصول ، بقيت حتى اعوام قليله مضت بعيده عن هذا المجال ومعتمده بالتالى على عنصر العمل البشرى . ويسمح لنا ذلك بالقول ان تأثير الميكنه على تخفيض الاحتياجات من العماله فى قطاع الزراعة كان محدودا .

الميكنه والميكنه الزراعية :

تكاد تجمع الاراء على ان حل مشكلة العماله مرهون باجراء مجموعة من التحسينات المترابطة فى الاداء الاقتصادى القومى ، هدفها رفع كفاءة العاملين ومن ثم زيادة انتاجية العمل على المستوى القومى والمستويات القطاعية الرئيسية .. وتحتل الميكنه وخاصة فى القطاع الزراعى موقعا هاما ضمن المجموعة المقترحة من السياسات ، وبحيث تؤدى دورها فى رفع كفاءة وانتاجية العمل ابتداء من اعادة توزيع العمل ومرورا برفع مستوى التأهيل والتدريب وانتهاء بتحسين مستوى الجوده .

وفيما يلى نشير الى ابرز الابعاد المتعلقة بقضية الميكنه والمرتبطه بالقضايا الاقتصادية الكليه :

(١) ارتباط الميكنه الزراعية بهدف التغلب على التقلبات الموسميه فى عرض العمل الزراعى بحيث تؤدى خاصة الى اختفاء ظاهرة العجز المسجل فى العرض خلال مواسم زراعة وجنى المحاصيل كثيفة الاستخدام للعمل حاليا .

ويتصل بذلك ضرورة تعديل الهيكل المحصولى بحيث نتجه الى ما يسمى السلالات قصيرة المكث فى التربه ، بحيث تتداخل المحاصيل المختلفه مع بعضها البعض ويختفى من ثم وقت الفراغ الناشئ فى نهاية كل عروه او موسم (البطاله الموسميه) .

(٢) اختيار نمط الميكنه المتفق مع النمط الحيازى السائد فى الزراعة المصرية والمتسم بتجزئة او تفتت الحيازات . فلا يصح لذلك اختيار الآلات الكبيره لاستخدامها فى مزارع صغيره لما يترتب على ذلك من انعدام الكفاءة الاقتصادية لتشغيل الآله فضلا عن عزوف المزارع الصغيره عن هذه الالات اصلا بسبب انخفاض قدراته الماليه والفنيه .

(٣) ويجب التدرج فى تعميم الميكنه الزراعية بحيث تتوفر الشروط اللازمه لنجاحها ، ومن اهم هذه الشروط تدريب المزارعين وتوفير المهارات وتقديم خدمة الارشاد الزراعى ، بهدف تحقيق هدف الميكنه فى رفع انتاجية العمل . ومن الحلول المثلى لهذه الشروط " محطات الميكنه الزراعية " التى تقدم للمزارع ما يحتاجه من الخدمه الاليه بالشروط المناسبه ، على ان تزود هذه المحطات بالكادر الفنى المدرب والمؤهل والقادر بالتالى على التعامل مع الاله بكفاءة وان تشكل مراكز الصيانه جزء لا يتجزأ منها .

وبالاضافه الى محطات الميكنه يلزم رفع مستوى كفاءة الجهاز المشرف على الآلات الزراعية بالجمعيات التعاونيه المنتشره فى القرى المصريه وتحقيق الرقابه على طريقة تشغيلها ومحاسبتها الاقتصادية .

(٤) وعلى المدى القصير فانه يجب توفير قطع الغيار وخدمات الصيانه للالات الزراعية، وخاصة فى ضوء نقص قطع الغيار حاليا ونقص الصيانه ، نظرا لعدم تطبيق القانون احيانا (تخصيص ١٠٪ من قيمة الواردات من الالات الزراعية لاستيراد قطع الغيار) وللتعدد المبالغ فيه فى ماركات معظم الالات الزراعية ، وللجمود على "ماركة معينه" فى احوال اخرى .

ويرتبط بذلك ترشيد سياسة استيراد الالات الزراعية بحيث يحكمها الهدف الرئيسى وهو خدمة المزارع وخفض نفقة الانتاج ورفع العائد الزراعى فى النهاية - وليس الهدف الفرعى الخاص بزيادة ربحية الجهه المستورده .

(٥) وعلى المدى المتوسط والطويل فانه يجب التوسع فى تصنيع المعدات والالات الزراعية وليس مجرد تجميعها . ويرتبط ذلك بالتوسع فى قطاع انتاج الالات والمعدات داخل هيكل الصناعة التحويليه ككل .

المشاركة الشعبية
والحكم المحلى والتخطيط الاقليمى

المشاركة الشعبيه او المشاركة Participation هى الاسلوب الذى يحقق ديمقراطية العمل الاقتصادى والاجتماعى • وهى تعنى فى ابسط تعريفاتها مساهمة الافراد والجماعات المستفيده من عملية التنمية فى انجاز هذه التنميه • وتتحقق المشاركة بوسائل عديده فى مقدمتها المبادرات الجماعية والجهود الذاتيه خاصة منها المبادرات والجهود المنظمه • ومن اهم الادوات التنظيميه لهذه المشاركه : الحكم المحلى ، والتخطيط الاقليمى •

وفيما يلى نتناول المشاركة الشعبيه فى ارتباطها بكل من الحكم المحلى والتخطيط الاقليمى ، سواء من ناحية المشكلات او من ناحية التوصيات والحلول •

مشكلات المشاركة الشعبيه مع تركيز على المشكلات المرتبطه بالحكم المحلى والتخطيط الاقليمى :

وتتمثل اهم هذه المشكلات فيما يلى :

أ - التقاليد المركزية العريقة المرتبطه بالمجتمع النهرى وما يستلزمه من وجود سلطة مركزية تشرف على ضبط مياه النيل وانشاء وترميم الجسور وتوزيع الموارد المائية • وقد ترتب على ذلك ان البيروقراطية المصرية - بمعنى الجهاز الادارى الذى يوجه هذه العمليات - قد لعبت دورا كبيرا فى عمليات التطور الاقتصادى والاجتماعى •

وقد تدخلت عوامل تاريخيه لتدعيم الحقيقة السابقة ، وخاصة فى فترة الاحتلال البريطانى لمصر من جراء محاولة المستعمر استخدام الجهاز الادارى

للدوله في خدمة اغراضه وما ارتبط بذلك من اعطاء البيروقراطيه المصريه مزايا لم تكن متيسره لبقية المواطنين ، مما خلق في النهاية احساسا قويا بالسلطه لدى الجهاز الاداري وادى الى نوع من الفصل بين المواطن والجهاز الاداري ، وتضاءلت روح الخدمه العامه والمبادرات لدى الافراد .

ونتيجة للعوامل الجغرافيه والتاريخيه السابقة تولد شعور قوى لدى الفرد المصرى بأن مستقبله محدد سلفا ، وان القرارات التى ستشكل حياته متخذه مسبقا .

٢ ـ الوزن او الثقل الخاص للسلطه التنفيذيه ازاء السلطه التشريعية ، بحكم العامل السابق .

٣ ـ الاسلوب التقليدى للتربيه ، والذى يقمع التطور الحر لشخصية الفرد ويعتمد على التلقين واحيانا على التخويف ، مما يجعله يعزف عن المشاركه مستقبلا .

٤ ـ عدم فاعلية التخطيط الاقليمى حتى الان ، وعدم وجود خطة بالمعنى الحقيقى على مستوى المحافظة او الاقليم ، وضعف دور المستويات اللامركزية في اعداد الخطه .

٥ ـ تواقص الحكم المحلى . وقد بدأت التجربه بنظام الادارة المحلية من خلال القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦١ حيث نص على وجود مجلس واحد منتخب من بين اعضاء الاتحاد القومى ، يرأسه المحافظ (على مستوى المحافظة) ـ وكانت اختصاصاته تتركز على المجالات الخدميه .

ثم تطورت التجربه في العقدين الاخيرين ووجد " الحكم المحلى " وليس مجرد الادارة المحلية ، حيث برز مجلسان : احدهما شعبى منتخب ، والآخر

تنفيذى ، وتوسعت الاختصاصات من المجالات الخدميه الى المجالات الانتاجيه ، ونص القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ على تقسيم الجمهورية الى اقاليم تخطيطيه (وهو ما تم بالفعل حيث قسمت الجمهورية الى ٨ اقاليم تخطيطيه) . ورغم ذلك تعانى التجربه من عدة نواقص يمكن إيجازها فيما يلى :

أ - ازدواجية جهاز الحكم المحلى بين الجانبين الشعبى والتنفيذى ، وعدم ممارسة الدور التشريعى - حتى فى الحدود المنصوص عليها - ازاء الجهاز التنفيذى ، لاسباب متعدده .

ب - اقتصار اختصاصات المجالس المحلية من الناحية العملية على المجالات الاستشارية والاشرافيه . وهذه نتيجة مباشرة للنقطة السابقة .

جـ - قصور الموارد الماليه المخصصة لاجهزة الحكم المحلى ، اذ لا توجد الا بعض الاستثمارات تسمى فى الخطه القوميه باستثمارات " الديوان العام " وهى غير كافيه لتمويل عمليات التنمية المحلية بفرض وجود خطة محلية او اقليميه اصلا . ولدعم الموارد الماليه انشئ ما يسمى " صندوق الخدمات " ولكنه بدوره غير كاف لمواجهة الاحتياجات المتزايده على مستوى المحافظات .

الحلول المطروحة :

١ - إتاحة الفرصة للشباب للمشاركة فى عمليات التنميه الاقتصادية والاجتماعية وهو ما يتطلب تعديلا فى اساليب التربيه والعملية التعليميه وتشجيع المبادرات الفردية والجماعية ، وتعهد المواهب والكفاءات فى الميادين المختلفه ، وتقديم الحوافز المناسبه للقائمين بالخدمه العامه ، وتدعيم الجهود الذاتيه ماديا ومعنويا .

٢ ـ توسيع صلاحيات اجهزة الحكم المحلى المنتخبه ، وتحويلهـــا من اختصاصات استشارية أو ذات طابع اشرافى عام فى مجالات الخدمات خاصة ، الـــى اختصاصات رقابيه وتشريعيه وماليه محلية فعاله فى كل من مجالات الخدمـــات والانتاج ، مع امداد هذه الاجهزه بالموارد الماليه المناسبه .

٣ ـ اضفاء الفاعليه على التخطيط الاقليمى ، بدء من المشاركة فى اعداد الخطـــه القوميه بحيث تمثل حصيلة التفاعل بين المستوى المركزى والمستويات اللامركزية ، وبحيث تجد الاقتراحات المحلية ، المقبولة فى ضوء اولويات الخطة امكانهـــا داخل الخطة القوميه ، وعلى ان توجد خطط على مستوى الاقاليم والمحافظـــات تنبثق مـــن دراسة الظروف المحلية من موارد وامكانيات بشرية وطبيعيـــة وماليه ومن احتياجات خاصة تفرض اهدافا بعينها .

٤ ـ تدعيم الكادر الفنى والاقتصادى فى اجهزة الحكم المحلى بالمحافظات والاقاليـــم وخاصة فى الادارات التخطيطيه بحيث تعتمد هذه الاجهزه على نفسها تدريجيا فى مجال التقييم الاقتصـــادى للمشروعات وعمليات التنفيذ والمتابعة . ويرتبط بذلك حصر وتقييم الموارد المحلية والاعتماد عليها اساسا فى إجراء التنميه .

السياحـــــة

الاهمية الاقتصادية للسياحة فى مصـــر :

(١) مصدر رئيسى للعملات الاجنبية : وتستمد هذه الحقيقه أهميتها من تضـــاؤل دور الصادرات النفطيه وتحويلات المصريين العاملين بالخارج من جراء انخفاض اسعـــــار البترول فى الاعوام الاخيره . ويمكن للسياحة تعويض النقص الناشئ جزئيا عن ذلك ، خاصة وان مصر تمتلك امكانيات ضخمة للسياحة بمختلف انواعها : سياحة تاريخية (تحوز مصر ٧٠٪ من الآثار القديمة فى العالم) ، سياحة علاجية (توافر ٤٥٠ عين معدنيه وكبريتيه فى مصـــر بالاضافة الى اعتدال المناخ ... الخ) ، سياحة دينية (وجود العديد من الاماكـــن والبقاع التى ترتبط بها ذكريات الاديان الرئيسية ...) .

(٢) الاثار المتولدة من الانفاق السياحى على الناتج والدخل القومى ، عبر مفعـــول المضاعـــــف .

(٣) تنشيط الصناعات التقليدية والانشطة المرتبطه بالقطاع السياحى ، وهـــو مايعود فيغذى دورة الانفاق والدخـــل .

(٤) المساهمة فى تصحيح الخلل فى ميزان العمليات الجارية داخل ميزان المدفوعات .

ونظرا لهذه العوامل فانه يجب اعطاء المزيد من الاهتمام للقطاع السياحى فى مختلـــف المحافظات التى تتوافر بها الامكانيات السياحية وهى كثيرة :

ففى الفيوم مثلا توجد معالم سياحية بارزة مثل بحيرة قارون وبحيرة وادى الريان وبحـــر يوسف بالاضافة الى الطواحين القديمة ، والى عين السيليين .. وكذلك المناطق الاثريـــة التى تشهد على المراحل الحضارية المختلفة : الفرعونية واليونانية والرومانيه والقبطية والاسلامية . وفى محافظة الفيوم توجد آثار تاريخية من العصر الفرعونى (تل العماريه) واليونانى والفرعونى (منطقة تونه الجبل) والقبطى (دير السيدة العذراء والذى تم بناؤه فى نفس اللحظـــة التى بنيت فيها كنيسة بيت لحم وكنيسة السيدة مارية القبطية التى تزوج بهـا الرسول محمـــد صلى الله عليه وسلم) والعصر الاسلامى (الاثار الموجوده فى منطقة البهنسة من فتـــرة

فتح مصر وبها مقابر و مزارات هامة للعديد من رجال الفتح الاسلامي ؛

وفي محافظة قنا يوجد معبد ابيدوس ، ومعابد الكرنك بمدينة الاقصر .

أما في محافظة السويس فتوجد اماكن مهمة تصلح مصدر جذب للسياحة العلاجية أو الاستشفائية (العين السخنه) ولكل من السياحة العلاجية والتاريخية معا (عيون موسى) .

كما يوجد في جنوب سيناء عدد كبير جدا من العيون المعدنية ، والتي يشكل استغلالها ضرورة لتعويض مافقدناه من تحول حلوان من مركز استشفاء عالمي الى مدينة صناعية .

ونقطة البدء في التنمية السياحية الشاملة هي اجراء الدراسات المطلوبه .

فما أهم فئات هذه الدراسات ؟

دراسات التنمية السياحيـــة

يمكن تصنيف الدراسات اللازمة للقيام بالتنمية السياحية الى اربع مجموعات :

اولا : مجموعة الدراسات المتعلقة بالعرض السياحي :

أ ـ مجموعة الدراسات المتعلقة بالموارد السياحية من آثار ومياه ومناخ ... الخ .

ب ـ دراسة المناطق السياحية من حيث مستلزمات البنية الاساسية وخاصة وسائل الاتصـــال والمواصلات والمنافع العامة بالاضافة الى وسائل الاعاشة ، والوسائل التكميلية التي تخدم الاهداف السياحية (استجمام ، علاج ، ترفيه ...) .

جـ ـ دارسة الموارد المالية اللازمة للتنمية السياحية ، وبحث كيفية تدبير هذه الموارد ســـواء من خلال القطاع الخاص المحلي أو الهيئات والمنظمات الدولية بمختلف انواعها .

د ـ دراسة الموارد البشرية اللازمة للتنمية السياحية بما في ذلـك :

ـ تحديد وتصنيف العمالة المدربة للعمل في المشروعات السياحية المقترحة واقامـــة مراكز لتدريب العمالة غير المدربـــة .

- توفير الامكانيات لجذب العمالة من حيث تلبية الاحتياجات المعيشية في المنطقة .
- تقديم الحوافز اللازمة لتشجيع العمالة من حيث الامتيازات النقدية والعينية .

ثانيا : مجموعة الدراسات المتعلقة بالطلب السياحي :

وبالنسبة للطلب السياحي فيجب أن نتذكر بداية أن السياحة الداخلية يجب ان تمثل ٧٥٪ من اجمالي السياحة في الوطن . ولذلك يجب أن تجرى دراسات مستفيضه بشأن الطلب الداخلي وبشأن الطلب الخارجي على السياحة . وتشمل هذه الدراسات بحث العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل كمحددات للطلب السياحي بما في ذلك العوامل الديموجرافية، أوقات الفراغ والاجازات ، المستوى الحضاري . مع بحث وسائل تنشيط هذا الطلب بما ذلك التسويق السياحي الناجح وحفز المؤسسات المتصله بجذب السياح .

ثالثا : مجموعة الدراسات المتعلقة بالتكلفة والعائد للقطاع السياحي :

ويدخل في ذلك أثر الانفاق السياحي على الدخل القومي وفرص التوظيف والاستهلاك وتوزيع الدخول ، والاثر على التضخم والاثار الاجتماعية والثقافية ... الخ .

رابعا : الدراسات المتعلقه بالتخطيط السياحي :

وذلك من حيث العلاقات التشابكية للمشروعات السياحية ، وتحديد مناطق وأنماط وبرامج التنمية السياحية طبقا للاولويات الموضوعة والطاقات السياحية المتوقعة ..

مقومات النشاط السياحي :

اولا : وهي الترابط - في ذهن المخطط - بين الابعاد الرئيسية للنشاط السياحي وهي البعد الاقتصادي ، البعد الاقليمي أو المكاني ، والبعد البيئي .

أ - البعد الاقتصادى : يهمنا هنا العلاقة بين السياحة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية فقطاع السياحة له مثل باقى القطاعات تشابكات امامية وخلفية مع سائر الاقتصاد القومى فالانشطه السياحية تمثل طلبا فعالا على منتجات الزراعة والصناعة والخدمات ، مما يثير التساؤل عن كيفية الربط بين الطرفين بحيث تصبح السياحة عاملا معجلا لنمو هذه القطاعات ، وهنا يجب انشاء قطاعات فرعية مخصصة لاشباع الطلب السياحى ، وبحيث تكتسب هذه القطاعات خبرة عملية كبيرة من خلال اشباعها لطلب السائحين مما يزيد من قدرتها التصديرية مستقبلا . ومن المهم فى تقدير عائد السياحة على التنمية ، حساب العائد الصافى وليس مجرد العائد الاجمالى ، فالعائد الصافى يتصب على الفرق بين عائد السياحة الخارجية (أى سياحة الاجانب فى مصر) وتكلفة السياحة المعاكسه (سياحة المصريين خارج الوطن) ، وطبقا لبعض التقديرات بلغ الانفاق السياحى للمصريين فى الخارج عام ١٩٨٠ مثلا حوالى ٥٧٣ مليون دولار فى حين بلغ الانفاق السياحى للاجانب فى مصر ٥٦٢ مليون دولار ، وهو ما اسفر عن عجز يقدر بـ ١١ مليون دولار فى ذلك العام . ومن المهم ايضا فى حساب التكلفة والعائد للنشاط السياحى من وجهة نظر التنمية الاقتصادية عدم التركيز فقط على ما يقوم به السائحون من تغيير للعملة فى الاجهزة المصرفية ، ولكن يجب الاعتداد أيضا بمقدار المكون الاجنبى فى السلع والخدمات التى يستهلكونها اثناء اقامتهم بالبلاد . ويرتبط بذلك الحساب الدقيق لليالى السياحة التى يقضيها السائحون الاجانب داخل البلاد وليس مجرد حصر اعداد اولئك السائحين . ومن هنا تأتى أهمية زيادة عدد الايام التى يقضونها لمختلف الاغراض وخاصة لغرض العلاج والاستشفاء .

ب - البعد الاقليمى أو المكانى : اذ يمكن للسياحة أن تؤدى الى انشاء مراكز جذب سكانى واقتصادى واجتماعى خارج شريط وادى النيل الضيق ، بجوار الاثار التاريخية القديمة والعيون ، والواحات ، والشواطىء ، ومناطق الاستشفاء ... مما يؤدى الى تخفيف الضغط على المراكز الحضرية الحالية والى توزيع اكثر رشدا للسكان والانشطة الانتاجية المختلفة .

حـ - البعد البيئى للسياحة : والمقصود بالبيئة هنا العناصر الطبيعية كالماء والهواء والتربة .. ولاشك أن تنشيط السياحة يملك اثارا ايجابية على هذه العناصر وغيرها .

ثانيا : المنشآت السياحية المتكاملة :

لقد فهم البعض أن تنشيط السياحة يمكن أن يتحقق باقامة فندق فى مكان ما ، أو مستشفى لعلاج العرب والاجانب وهذه فكرة قاصرة ، فالتخطيط للمنشآت السياحية فى عالمنا المعاصر يأخذ بفكرة المجمعات او المركبات المتكاملة . فعلى الشواطئ ، مثلا يمكن اقامة قرى سياحية نموذجية (وهو ما بدأ فعلا فى مصر من خلال قرية " مجاويش مثلا على البحر الاحمر ، أو مراقيا على الساحل الشمالى) . ومن حول العيون يمكن اقامة مراكز استشفاء متكاملة تشكل الخضرة ٩٧٪ من مساحتها ولا تشغل المبانى والانشاءات سوى ٣٪ مع تخطيط لحركة السائح العلاجية داخل المنشأة ومحاولة استبقائه لأطول فترة ممكنه سواء للعلاج نفسه أو لفترة النقاهة . وقد وجد مثلا ان متوسط اقامة السائح العلاجية فى مصر ٦ر يوم فى حين أن المدى السائد فى القرى السياحية العلاجية على المستوى العالمى يتراوح بين ١٤ يوما و ٦ شهور كاملة ، وذلك للاستفادة من المقومات الطبيعية من مناخ ، مياه معدنية بالاضافة الى الزيارات الاثرية ... الخ .

ثالثا : التخطيط لاستقبال افواج السائحين ذوى الامكانيات المحدودة :

لم تعد السياحة العالمية تعتمد على الشريحة الضيقة من الاثرياء كبار السن ، ولكنها تعتمد على الشباب من الطبقات المتوسطة بل والعاملة ، وظهرت فكرة " الافواج السياحية " و" سياحة الملايين " ولذلك يجب التركيز على توفير مقومات الطاقة الايوائية لهذه المستويات ، ورفع كفاءة وسائل النقل المتوسطة .... الخ .

رابعا : توفير هياكل البنية الاساسية على المستوى المناسب بما ذلك مرافق مياه الشرب والكهرباء ، بالاضافة الى خدمات الاسعاف والرعاية الطبية السريعة وهو ما يرتبط بفكرة " المنشآت السياحية المتكاملة " .

ويتطلب ذلك زيادة نصيب السياحة من اجمالى الاستثمار القومى للدولة ، اذ يتراوح هذا النصيب حاليا بين ٥ر١٪ و ٢٪ .. بالاضافة الى جذب القطاع الخاص للمساهمة فى الانشاءات السياحية وليس لمجرد ادارتها .

خامسا : رفع مستوى الوعى السياحى للمواطن العادى ، وتوفير خدمات الارشاد السياحى وشرطة السياحة ، والكوادر العاملة فى مجال الفندقة والخدمات السياحية بالمستوى المناسب وذلك على مستوى كافة محافظات الجمهورية وخاصة منها تلك المحافظات التى تضم امكانات سياحية كبيرة ولم تحظ حتى الان بالعناية المناسبة : ومثال ذلك محافظة المنيا التى يذكر البعض انها تحتوى على $\frac{1}{3}$ اثار مصر .

الاسكـــــان

أبعـــاد المشكلـة القوميـة للاسكـان : محـاولات للاقتـراب .

هنـاك عـدة محاولات للاقتـراب من مشكلـة الاسكـان بالدراسة والبحث ، قامـت بهـا جهـات رسميـة تنفيذيـة (مجلس الوزراء) أو ذات طابـع استشـارى (المجالـس القومية المتخصصة) أو أفـراد باحثـون .

ورغـم الاختـلاف فى بعض الارقـام ، فـأن هنـاك اتفاقـا على الطابع المتفاقـم والتراكمـى لمشكلـة الاسكان : وتدليلا على ذلك نجد مثلا ـ طبقـا لبيان رئيس الوزراء أمـام مجلس الشعب فى آخـر نوفمبـر ١٩٨٥ ؛ أن الطلب المتراكـم والذى عجزت أجهزة المقـاولات والتشييد عن تنفيذه خـلال العشرين سنة الماضية كان حوالى مليون وحدة سكنية ، ويقـدر الطلب المستجد فى الاعوام السبعه المنتهية فى ٩٢/٩١ بحوالى ٢٠٠ر٠٠٠ وحدة سكنيـة سنويا . فيكون المطلوب حتى العام الاخير حوالى مليونين وأربعمائة ألف وحدة سكنيـة أى بمعدل ٣٥٠ر٠٠٠ وحدة سكنية فى المتوسط سنويا .

وقريب من هذا التقدير ماسـاقـه بعض الباحثين حيث قدر احتياجات الاسكان فـى الفترة من سنة ١٩٨٠ الى سنة ٢٠٠٠ بحوالى ٧ر٧ مليون وحدة سكنية ، منها حوالـى ٢ مليون وحدة سكنية تمثل احتياجات متراكمة نتيجة قصور فى التنفيذ فى السنوات السابقة علـى ١٩٨٠ ، وهو مايعنى أن المتوسط المطلوب تنفيذه من الاسكان يبلغ حوالى ٣٨٠ر٠٠٠ ـ وحدة سكنية فى المتوسط سنويا . واذا كـان هذا التقدير او ذاك يمثل احتياجات الاسكان (أو جانب الطلب) فمـاذا عـن القدرة على توفير المساكن (جانب العرض) ؟ .

ان المفارقـة الكامنة بين هذين الجانبيـن هى التى تبرز الطابع المتفاقم لمشكلة الاسكان فى مصر .

ومن حيث العرض ، فأن البيانات ـ عن الفترة من ١٩٧٧ الى ١٩٨١ ـ تشير الـى قصور واضـح فى التنفيذ . فقد كان متوسط التنفيذ على مستوى الاقتصاد القومى لايتجـاوز ٨٠ر٠٠٠ وحدة سكنية فى المتوسط . أمـا فى الخطة الخمسية (٨٢ ـ ٨٦) فقد بلـغ

متوسط التنفيذ حوالى ١٦٥٫٠٠٠ وحدة سكنية سنويا .

فاذا كانت مقدرة أجهزة التنفيذ والمقاولات لاتتجاوز حوالى ١٦٥٫٠٠٠ وحدة سكنية فى السنة أو حتى ٢٠٠٫٠٠ وحدة وكان المطلوب لمواجهة الاحتياجات السكنية يبلغ حوالى ٣٥٠٫٠٠ وحدة فأن معنى ذلك وجود فجوة تقدر بما يتراوح بين ١٥٠٫٠٠٠ و ١٨٠٫٠٠٠ وحدة سنويا وهو مايهدد بمضاعفة الطابع التراكمى والمتفاقم لمشكلة الاسكان ، بل ويزيدها تفاقما .

ولكن قد يقول البعض : فلترتفع طاقة الدولة على التنفيذ الى ٣٥٠٫٠٠٠ وحدة سكنية سنويا فى المتوسط ، ولتجند الامكانيات لذلك . فهل هذا ممكن ؟ فلنتأمل الارقام : لكى تقوم الدولة بتنفيذ ٣٥٠٫٠٠٠ وحدة سنويا فانها تحتاج الى حوالى ٥٠٠٠ - ٦٠٠٠ مليون جنية للاستثمارات على الاقل ، وذلك بواقع ١٥٫٠٠٠ جنيه فى المتوسط للوحدة السكنية ، وهو تقدير بالغ التواضع فيما يبدو . فهل يمكن للدولة أن تعبئ ٦٠٠٠ مليون جنيه للاستثمار فى قطاع الاسكان فقط ، وهو مبلغ يمثل الجزء الاكبر من استثمارات خطة التنمية ؟

أما من حيث المتطلبات من النقد الاجنبى ، فأن بيان السيد رئيس الوزراء سابق الاشارة اليه ، يذكر أن تنفيذ ٣٥٠٫٠٠٠ وحدة سكنية يحتاج الى ٢٠٠٠ مليون جنيه لتغطية النقد الاجنبى سنويا ، كمستلزمات مستوردة لقطاع البناء والاسكان . فهل يمكن تدبير هذا المبلغ أيضا علما بأن الصادرات السلعية - فى وقت اعداد البيان - لم تتجاوز ٢٥٠٠ أو ٣٠٠٠ مليون جنيه سنويا ؟ أما من حيث الموارد العينية فأن تنفيذ ١٦٠ ألف وحدة سكنية يتطلب ١٢٫٨ مليون طن من الاسمنت ، هذا فى حين أن الانتاج المحلى لم يتجاوز فى معظم سنوات الخطة الخمسية (٨٢ - ٨٦) حوالى ٦ مليون طن . فماذا يكون الحال لو قررت الدولة تنفيذ ٣٥٠٫٠٠٠ وحدة سكنية ؟
وقس على ذلك المطلوبات من حديد التسليح والطوب ... الخ .

والخلاصة من كل ذلك ، أن مشكلة الاسكان قد وصلت الى حدود خطرة ، ولاتستطيع اجهزة الدولة حلها بمفردها في ظل الاوضاع الراهنة .

وترتبط مشكلة الاسكان ارتباطا وثيقا بمشكلة الحيز المعمور .. فإننا اذا تجاوزنا عن الموارد النقدية والعينية المطلوبة ، فسوف يواجهنا سؤال آخر : أين نبني ؟ أي : اين نقيم المساكن الجديدة ؟

لقد أقيم الشطر الاكبر من المساكن في السبعينات وأوائل الثمانينات على الارض الزراعية الخضراء بحيث ابتلع معظم ماتم استصلاحه خلال ثلاثين عاما — فهل يمكن الاستمرار في ذلك ؟ وألم يحن الوقت لتغيير هذه الحقيقة وهي أن ٩٨٪ من سكان مصر يعيش على ٤٪ من مساحة مصر ؟

وتتأكد أهمية ذلك من استحالة توفير المساحات الفضاء المطلوبة للمساكن الجديدة على أرض الوادي القديم — ويقدر البعض أنه لو بنينا على الاماكن الخالية حاليا داخل المدن والقرى فسوف نعجز حتى عن تدبير ٢٥٪ من الاحتياجات .

لذلك يبقى الحل الوحيد المتاح هو الزحف نحو الصحراء .. بالتعمير واقامة المدن الجديدة ، على أن يرتبط التخطيط العمراني بالتخطيط الاقتصادي والتخطيط الاجتماعي ، وإلا تحول العمران الى مجرد أطنان من الحديد والاسمنت والخرسانة قائمة في الصحراء ، ولا يأتي الناس الى تلك المدن الجديدة الا للعمل والنزهة ، وتصبح تلك المدن من ثم امتدادا للمدن الاصلية ولاتتحقق إعادة التوطين ، وانما فقط تتفاقم مشكلات النقل والمرافق عموما .

مثال من أسوان :

— تدليلا على حجم المشكلة الاسكانية ذكر بعض مسئولي الحكم المحلي في اسوان مثلا أنه يوجد ستة آلاف طلب مقدم للحصول على مساكن (طلبات زواج او لبيوت آيلة للسقوط) الخ ، ولكن اقصى مايمكن ان تنفذه اجهزة الدولة في اسوان لايتعدى ١٠٠ وحدة سكنية في السنة .

- كما يوجد في اسوان ١٠٫٠٠٠ حالة تعدى على مناطق أملاك الدولة ، وبدأ الافراد في البناء لدور أو عدة ادوار كما بدأوا في التشطيب .

- يلاحظ ضعف قطاع المقاولات بل وانحرافه في اسوان (على حد تعبير البعض هنـــاك) والدليل على ذلك بقاء ١٥ عمارة منذ ١٩٨٠ دون الانتهاء من البناء ، ولم يسلـــم سوى جزء طفيف وبقى الجزء الاكبر دون تسليم .. وهذا المتأخر الناجم عن ضعيـــف قطـاع المقـاولات يؤدى الى تفاقم مشكلة الاسكـان .

- احتكار قسم من التجار لتوريد مواد البناء وخاصة الاسمنت والحديد مما يؤدى الى رفع مصطنع للاسعار بأكثر من معدلات الزيادة الناشئة عن توازنات العرض والطلب الحرة .

- سوء توزيع المساكن المنشأة من قبل الدولة ، وذلك بمقتضى سياسة التمليك والتى تقوم على دفع مقدم بسيط ثم تسديد قسط شهرى متواضع يتراوح بين ٤ ، ١٠ جنيه ، وقـد حصل كثير من القادرين (اطباء ..الخ) . على الوحدات السكنية المذكورة في حين حجبت عن المحتاجين من ذوى الدخل المحدود .

- تضارب القوانين والقرارات المتعلقة بالاسكان ، وعدم تنفيذ الموجود منها بالفعل مثـل النصوص التى تلزم المالك بعدم طرح اكثر من ثلث الوحدات السكنية للتمليك ، والتـــى تجيز للمحافظة تشطيب الوحدات السكنية التى يتأخر ملاكها عن تشطيبها والقيـــام بتأجيرهـا بمعرفتهـا ..الخ .

- وفى حين ان القطاع العام واجهزة الدولة غير قادرة على بناء اكثر من ١٠٠ وحدة سكنيـة سنويا (١٠ عمارات) فأن القطاع الخاص محجم عن المشاركة في حل المشكلة ومعظـــم مايتم بناؤه بواسطة القطاع الخاص يوجه لبناء وحدات سكنيه للأبناء ، أو لتأجير وحدات مفروشة او للتمليك بأسعار مبالغ فيهـا ، أو لبناء فنادق ..الخ . ويذكر البعض كمبـــرر لذلك انخفـاض العائد على الاستثمـار في الاسكان (٧٪) في حين تبلغ الفائدة علـى الودائع المصرفية حوالى ١٣٪ .

- وتتضح الفارقة فى مشكلة الاسكان بأسوان اذا علمنا ان المحافظة لاتعانى من ندرة الاراضى الفضاء شأن المحافظات الاخرى ، وانما توجد المساحات الخالية فى الصحراء حتى البحر الاحمر ، مما يؤدى الى عدم ارتفاع سعر المتر من الارض الصالحة للبناء مقارنة بسائر المحافظات .

حلول وتوصيات :

فى مواجهة تفاقم المشكلة الاسكانية ، تبدو عدة حلول وتوصيات من أهمها :

أولا : على المدى القصير :

١- توحيد القوانين والقرارات المتعلقة بالاسكان ، والتنسيق فيما بينها ، وفرض تنفيذها خاصة فيما يتعلق بالنسبة المخصصة للتمليك وبالموقف من العمارات تحت التشطيب .

٢- حل مشكلة العدد الهائل من الوحدات السكنية المغلقة والتى وصل تعدادها الى حوالى مليون وثمانمائة ألف وحدة سكنية .

٣- تشجيع الجمعيات والنقابات المهنية على الاسكان التعاونى ، ومساعدة الدولة بتوفير الارض وامدادها بالمرافق .

٤- حفز القطاع الخاص على المساهمة فى بناء الوحدات السكنية المطلوبة ، برفع العائد على الاستثمار فى الاسكان مع وضع الضوابط اللازمة لذلك والتى تحقق السلام الاجتماعى .

٥- حسن توزيع الوحدات السكنية التى تقوم الدولة ببنائها ، عن طريق تطبيق صارم للمعايير والضوابط الموضوعة (اخلاء اداري - زواج حديث .. الخ) .

٦- تعديل تصميم الوحدات السكنية والعمارات بما يلائم احتياجات البيئة المحلية ويناسب العادات والتقاليد الاجتماعية فى كل منطقة . والدليل على ذلك ان الوحدات المخصصة للاخلاء الادارى تتكون من حجرة واحدة ذات سقف منخفض وشباك صغير ، وهى

مواصفات لاتتطبق على حاجات البيئة والمتغيرات الاجتماعية فى منطقة اسوان مثلا .

٧- التفكير فى بدائل لبناء الوحدات السكنية بمواد محلية ورخيصة ، مثل تجربة المهندس حسن فتحى فى قرية (القرنة) .

٨- اتجاه الجهاز المصرفى للمساهمة بشكل أكثر فعالية فى حل مشكلة الاسكان ، ولبنك الاسكان والتعمير تجربة ناجحة فى هذا الصدد .

على المدى الطويل :

١- الاتجاه الى المدن الجديدة بسياسة ناجحة للزحف نحو الصحراء ، وبحيث يرتبط التخطيط العمرانى كما ذكرنا بكل من التخطيط الاقتصادى والاجتماعى .

٢- تضافر القطاع العام والخاص التعاونى فى حل المشكلة ، مع ابتداع السياسات والمؤسسات فى الميادين التشريعية والمالية والاقتصادية الملائمة لذلك .

مثال من السويس - تجربة ايجابية :

استطاعت محافظة السويس فى السنوات السابقة توفير عدد مناسب من الوحدات السكنية حتى اصبحت المشكلة فى السويس ليست مشكلة تنفيذ ، ولكنها مشكلة سوء التوزيع .. وقد استطاعت المحافظة تحقيق الانجاز الاسكانى الكبير عن طريق " توليفة " من السياسات ابرزها :

١- التوسع فى الاسكان الاقتصادى عن طريق :

أ - الاعتماد على اسلوب " الحصص المجزأة " ، بحيث لاتسند الاعمال الانشائية الى مقاول واحد أو عدد صغير من المقاولين ، ولكن الى اكبر عدد ممكن من الناحية الفنية والاقتصادية . وبالفعل فقد تم اسناد اعمال الى حوالى ٣٠ مقاولا ، - بحيث انجزوا وسلموا الوحدات السكنية فى المواعيد المقررة .

ب- انشاء صندوق للاسكان بالجهود الذاتية ، مع تنشيط حصيلة هذا الصندوق وتوجيهها لبناء المساكن الشعبية .

ونتيجة لذلك ارتفع عدد الوحدات المنفذه من ٥٠٠ وحدة سنويا وهذا المقرر فى الخطة الخمسية السابقة الى حوالى ٢٠٠٠ وحدة تقريبا . ومع ذلك فقد تبين أن معدلات تنفيذ وحدات الاسكان الاقتصادى المذكورة رغم ارتفاعها لاتفى بالمطلوب اذ كان هناك ١٢٫٠٠٠ طلبا للحصول على مساكن اقتصادية (سواء للاخلاء او الازالات اوالزواج الحديث) ومع استمرار التراكم فى هذا النوع من الطلبات لم يكن ممكنا حتى للـ ٢٠٠٠ وحدة كل عام ان تفى بالاحتياجات . لذلك تم التفكير فى قناه اخرى لحل المشكلة : وذلك انطلاقا من ان بعض اصحاب الطلبات المذكورة لديهم القدرة على المساهمة فى نوع آخر من الاسكان وهنا تأتى تجربة الاسكان المتميز .

٢- الاسكان المتميز : قامت المحافظة بسحب مدخرات المواطنين ذوى القدرة ، وتوجيهها لبناء وحدات سكنية متميزة ، عن طريق التعاقد المباشر بين الشركة المنفذة للمشروع وبين المنتفعين ، مع دخول المحافظة كضامن للتنفيذ .

٣- الاسكان التعاونى : وذلك عن طريق تقديم اراض للتعاونيات بلغت حوالى ٣ مليون متر مربع بسعر ٥٠ قرشا للمتر الواحد وذلك فى عام ١٩٨١ - ١٩٨٢ - وتقوم المحافظة بدراسة حل مشكلة تمويل المرافق وتحميلها على المنتفعين الذين وزعت عليهم فعلا قطع الارض ، وبحيث الا تزيد التكلفة الكلية للمتر المربع عن المتوسط المعقول .

٤- وتبقى تجربة اخيرة للمحافظة وان لم تكلل بالنجاح الكامل ، وقد تمت بالاشتراك مع هيئة التعاونيات ، وهى ذات طابع مركزى وليست قاصرة على المحافظة .

ويمكن ان نطلق على هذه التجربة تجربة (المسكن النواه)-حيث يتم بناء دورا أو قلب للمسكن عبارة عن حجرة او حجرتين بالمنافع ، وتترك اساسات للتعلية ، اى لبناء حجرات اخرى - وهو مايفترض توافر قدرات حرفية ومالية للمنتفع بالمسكن وقد تم بناء ٦٨ وحدة

من هذا النوع ، وتم توزيعها ، ولكن لم تستمر التجربة لعدم توافر مقومات استمراريتها .

ويتضح من ذلك ان محافظة السويس قد استطاعت فى فترة قصيرة نسبيا ان تحل مشكلة العرض ولو جزئيا ، وهو ما يعتبر نموذجا أمام محافظات اخرى كثيرة ، وان كانت مشكلة سوء التوزيع تحتاج الى عناية أكبر .

مطابع معهد التخطيط القومى
القاهرة